ناهيك بمعنى كافيك حاصل بزيد قال الجوهري وغيره يقال
ناهيك من رجل ونهيك منه ونهاك منه وناويك انه تجده وعنا
ينهاك عن تطلب غيره انتهى ومنه اله وخالق في قوله تعالى
هل من اله غير الله وهل من خالق غير الله لان خالق مبتدا
خبره غير الله فان قلت هل يجوز ان يكون خالق مبتدا
وغير الله فاعلا به اعني عن الخبر قلت لا لان الوصف الرافع
لمكتفى به لشدة شبهه بالفعل لا يصغر ولا يوصف ولا
يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ولا
يدخل عليه حرف جر ولهذا اورد اعراب الزمخشري هل من
خالق غير الله حيث جعله من هذا الباب اعني ان يكون
خالق مبتدا وغير الله فاعلا به والصواب انه من باب
المبتدا وخبره وذكر الكواشي ان خالق مبتدا محذوف
الخبر ومن صلة تقديره هل خالق غير الله لكم انما احتيج
الى حذف الخبر ليكون استعمال هل على القياس فانها لا تدخل
على مبتدا اخبره فعل الا على شذوذ نحو هل زيد خرج ولذا
قال صاحب الكشاف ان الفعل هاهنا مضمر يفسره يرزقكم
فان قلت قد جوز ايضا ان يكون يرزقكم صفة لخالق فكيف
يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية وما الخبر حينئذ قلت
اما اعتبار الموصوف والوصف هاهنا مجرد تصوير للنفي
لا للاثبات فان الاستفهام فيه للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم
امتناعه على اوضح وجه واما الخبر فهو الظرف المحذوف كامر
انتفاء غير الله بالحركات الثلاث فالجر والرفع على الوصف
لفظا او تقديرا محلا والنصب على الاستثناء وزيادة من في
النفي والاستفهام قياسية ومن المجرور بما يشبه الزائد في
المغوار من قول القائل لعل ابي المغوار منك قريب ومنه

ايضا

نحو رجل

ايضا في قولك رب رجل عالم افادنا ومنه ايضا الضمير الواقع بعد
لولا قال في المغني في الحاب لولا واذا ولي لولا مضمر فحقه ان
يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مومنين وسمع قليلا لولاي ولولاك
ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير
مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا يتعلق
لولا بشي وموضع المجرور بها رفع بالابتدا والخبر محذوف وقال
الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير
المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت
كانا وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة
لشبهها بالاسما الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف
عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض
فان قلت يرد على هذا التعريف اسم ان فانه مبتدا
ولهذا يجوز العطف على محله بالرفع مع انه ليس عاريا
عن العوامل المذكورة قلت اجاب الرضي بان ان لما لم
تغير المعنى وهي معنوية كانت بمنزلة الزايدة ثم اورد على
هذا الجواب انه لا ينفع في لا النافية للجنس فان اسمها
يجوز رفع صفته على المحل ولا يمكن ان يقال ان لا بمنزلة
الزايد لتغييرها المعنى قطعا فان قيل نحن لا نحمل الصفة
المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع
اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد
خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدا بقولهم هو الاسم
وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه
بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال
على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرية اذا كان مضافا
نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)